الملتقى الدولي السابع حول:

"الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير – تجارب الدول –"

جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف

كلية العلوم الإقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير.

يومي 03–04 ديسمبر 2012

استمارة المشاركة :

الاسم : خيرالدين

اللقب : بلعز

الرتبة: باحث – طالب دكتوراه

التخصص: تجارة دولية

المؤسسة : جامعة محمد خيضر – بسكرة

البريدالالكتروني : belaazekhayreddine@live.fr

الهاتف : 0790852645

عنوان المداخلة : مساهمة خدمات ضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات في تحفيز حركة الاستثمار و التجارة العربية البينية– حالة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات –

المحور : واقع قطاع التأمينات و اعادة التأمين

الملخص :

تلعب خدمات تأمين الاستثمار و ضمان ائتمان الصادرات دور كبير في تمويل التجارة الدولية وجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة خاصة في الدول النامية ،حيث تشجع المستثمر أو المصدر في ظل عدم اليقين في مجال الاستثمار و التجارة بسبب المخاطر التجارية و الغير التجارية المحدقة بها ، وعلى هذا الاساس تم انشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات من أجل دعم المستثمرين العرب و الاجانب على توظيف رؤوس أموالهم ، كما تشجع المصدرين على مباشرة عملياتهم التصديرية بشكل مريح بما توفره من دعم مباشر أو غير مباشر للسلع ذات المنشأ العربي ، وتلعب المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات مع العديد من الهيئات العربية لدعم الاستثمار و التجارة العربية البينية .

الكلمات المفتاحية :

ضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، الاستثمار و التجارة العربية البينية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات.

مساهمة خدمات ضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات في تحفيز حركة الاستثمار و التجارة العربية البينية

– حالة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات –

مقدمة :

تلعب التجارة الدولية و تدفق الاستثمارات دور كبير في الحياة الاقتصادية خاصة في البلدان النامية ، بسبب الاختلالات الاقتصادية التي تواجهها ، مما دفع بالعديد من الدول الى انشاء مناطق حرة للتجارة و الاستثمار ، كذا هو الحال بالنسبة للدول العربية من خلال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، أو من خلال الاتفاقيات التجارية التفضيلية الثنائية ، لكن كل هاته الاليات تصطدم بالعديد من العوائق ، أهمها المخاطر التجارية و الغير التجارية التي تحيط بالتجارة الدولية و تدفق الاستثمارات ، مما دفع بالعديد من الدول الى انشاء هيئات تهتم بتأمين الاستثمارات المؤمن عليها ، وكذا ضمان ائتمان الصادرات ضد المخاطر التي يواجهها المصدر ، وتعتبر المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات وليدة توصيات مؤتمر التنمية الصناعية للدول العربية سنة 1966 ، من أجل ضمان الاستثمارات و الصادرات العربية و الاجنبية ، وبالتالي تحفيز حركة الاستثمارات و التجارة العربية البينية ، وهو ما سنحاول تناوله في هاته الورقة البحثية .

أولا : ماهية تأمين الاستثمار و ضمان ائتمان الصادرات :

تعتبر خدمات تأمين الاستثمار و ضمان ائتمان الصادرات من أهم الادوات المستحدثة في تمويل التجارة الدولية و ضمان الاستثمارات الاجنبية في ظل عدم اليقين في مناخ التجارة الدولية و الاستثمار .

1– مفهوم تأمين الاستثمار و ضمان ائتمان الصادرات :

تلعب الضمانات التي تقدم للمستثمر او المصدر للتأمين ضد المخاطر التجارية و الغير التجارية التي قد يتعرض لها ، الاداة المالية التي تمكنه من الاستفادة من التعويض المناسب في حال تحقق تلك المخاطر .

أما ضمان الاستثمار فهي وسيلة تأمينية تسمح للمستثمرين من تأمين رؤوس أموالهم و عائدات استثماراتهم وتعويضهم في حال تحقق المخاطر المحيطة باستثماراتهم أو عوائدها .

أما عن فكرة ظهور ضمان ائتمان الصادرات فقد ترجع الى عشرينيات القرن الماضي ، و بالتحديد في الدول الاوروبية ، في بلجيكا سنة 1921 والدانمارك سنة 1922 وهولندا سنة 1925 وفرنسا في 1929 والسويد والولايات المتحدة في سنة 1934 و 1933 على التوالي ، حيث كانت خدمات ضمان ائتمان الصادرات تنصب فقط على المخاطر التجارية على غرار افلاس المستورد ، أو عدم وفاءه و التزامه بالتسديد ، ليتطور ليشمل المخاطر الغير تجارية على غرار الحروب و الاجراءات الحكومية في حق المستورد أو المستثمر [1] .

وقد عرف BASTIN ضمان ائتمان الصادرات على أنها " أداة تأمينية تسمح للدائنين من تغطية مخاطر عدم التزام الطرف الاخر بالتسديد مقابل دفع أقساط لهيئة التأمين أو الضمان " [2].

أما عن وكالات ضمان ائتمان الصادرات (ECAs) فهي من أهم اللاعبين في التجارة الدولية و الاستثمار ، تقدم قروض حكومية مدعومة ، ضمانات ، تأمين للمؤسسات التي تبحث عن فرص اعمال تجارية في الدول النامية أو الدول الناشئة ، هدفها تعزيز الصادرات و الاستثمارات الاجنبية ، حيث تنتشر العديد من الوكالات مثل : COFACE سنة 1946 في فرنسا (لتفتح فرع لها في الجزائر 2006 ، ومصر 2008) ، export crédit guarantee department [3] .

في المملكة المتحدة ، أما الدول العربية فتوجد في الجزائر : الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الاستثمار CAGEX ، في تونس COTUNACE ، الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية (1984) .

وهناك نوعين من ضمان ائتمان الصادرات التي تمنحه الوكالات ، النوع الاول أن تقدم الوكالة قرض مباشر ، مع شرط السداد من سنتين الى (10) عشرة سنوات ، أو من خلال (غير مباشر) تقديم ضمان أو تأمين للقروض التجارية ، وتغطي نوعين من المخاطر التجارية و السياسية كعدم قدرة المشتري على دفع ثمن الشحنة أو الحروب ، الغاء تراخيص الاستيراد .

أما ضمان الاستثمار فتغطي المخاطر السياسية مثل : نزع الملكية ، التأميم ، عدم القدرة على تحويل الارباح وسنتطرق اليها بشكل من التفصيل في النقطة التالية .

2- الاخطار التي تواجهها الصادرات و الاستثمارات :

قد تتنوع وتختلف المخاطر التي يواجهها المصدر أو المستثمر لكنها على العموم تنقسم الى قسمين الاخطار التجارية و الاخطار الغير تجارية [4] :

أ – الاخطار التجارية :

تتعدد الاخطار التجارية التي تحدق بالمستثمر أو المصدر سواء عند تصديره لسلع معينة أو عند شروعه في الاستثمار في دولة معينة ، ويمكن أن نعدد هاته الاخطار في :

- رفض المستورد تسديد ثمن الشحنة المستوردة رغم حصوله عليها بكافة الشروط و المواصفات .
- افلاس المستورد ، وذلك بصدور حكم قضائي بتصفيته ، مما يؤدي الى عدم قدرته على دفع ثمن السلعة .
- رفض استلام الشحنة ، وعدم مباشرة الاجراءات الجمركية اتجاه الحمولة .

ب – الاخطار الغير التجارية :

تتمثل الاخطار الغير التجارية في الاخطار التي تحدث خارج نطاق المستورد و عادة تتحملها الدولة المستوردة أو محل الاستثمار ، ويمكن تعداد هاته المخاطر في :

- حدوث أعمال عنف سواء شغب ، أو حروب أهلية في بلد المستورد .
- القيود المالية التي تضعها سلطات دولة المستورد خارج الرسوم الجمركية .
- منع سلطات الدولة المستوردة تحويل قيمة البضاعة المستوردة .
- مخاطر الكوارث الطبيعية مثل : الفيضانات و الزلازل و البراكين و التي يمكن أن تعرض المصدر او المستثمر لخسائر .
- أما فيما يخص الاستثمار ، فيواجه المستثمر خطر التأميم و المصادرة التي تقوم بها سلطات الدولة محل الاستثمار ، رفض تحويل أصله المستثمر أو عوائد الاستثمار بالعملة الصعبة ، خطر اخلال الدولة المستضيفة للاستثمار للعقد المبرم بينها وبين المستثمر .

3– أهمية خدمات تأمين الاستثمار و ضمان ائتمان الصادرات :

توفر خدمات تأمين الاستثمار و ضمان ائتمان الصادرات الفرصة أمام الاشخاص الطبيعيين و المعنويين في الاستثمار و التصدير ، خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي لا تمتلك موارد مالية كافية ، مما تساعدها على تصدير منتجاتها خاصة نحو أسواق الدول النامية التي تكثر فيها المخاطر وعدم اليقين في مجال التجارة الدولية و الاستثمار ، ويمكن ابراز أهمية هاته الخدمات في [5] :

- حماية المستثمر و تشجيعه على الاستثمار خاصة اذا توفرت الفرصة الاستثمارية يزيد من هذه الأهمية أن العملية الاستثمارية بطبيعتها عملية طويلة المدى ومن ثم يصعب على المستثمر التنبؤ بما يمكن أن يتعرض له استثماره من مخاطر غير تجارية ، تتعدد مصادر ضمان الاستثمار ما بين ضمانات حكومة القطر المضيف للإستثمار وضمان حكومة دولة المستثمر والضمانات التي تنص عليها الاتفاقيات الثنائية بين الدول، إلا أن أهم تلك المصادر هي مؤسسات الضمان الإقليمية والدولية باعتبار أن المؤمن له يكون أكثر ثقة في ضماناتها بعيدا عن تأثير الحكومات في قرار استحقاق التعويض.
- أما بالنسبة لضمان ائتمان الصادرات فتكمن أهميتها في تمويل العملية التصديرية خاصة في ظل عدم قدرة المصدر على تمويل العملية ، توفير شروط افضل للمنافسة ، تشجيع التصدير وذلك بتوفير الضمان اللازم للمصدر .

ثانيا : الاستثمار و التجارة العربية البينية :

1- التجارة الخارجية العربية :

رغم تراجع النمو الاقتصادي في الدول العربية سنة 2011 ، حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي العربي من 3.1 بالمائة مقارنة 4.3 بالمائة سنة 2010 ، إلا أن الصادرات العربية عرفت نمو من 1041 مليار دولار سنة 2010 الى 1278 مليار دولار سنة 2011 ، مع توقعات باستمرار الارتفاع في سنة 2012 لتصل الى أكثر من 1300 مليار دولار ، لتبلغ نسبة الصادرات العربية مع اجمالي الصادرات العالمية 5.3 بالمائة ، أما الواردات فقد عرفت هي الاخرى نمو من 836 مليار دولار سنة 2010 الى 946 مليار دولار سنة 2011 مع امكانية استمرارها بالارتفاع هاته السنة ، حيث تساهم التجارة العربية بنسبة 501 بالمائة من اجمالي حركة التجارة العالمية [6] .

وهذا الجدول يوضح قيمة الصادرات و الوردات و كذا حالة الميزان التجارية في الدول العربية .

الجدول رقم (1) : قيمة الصادرات و الواردات و اجمالي التجارة العربية لسنة 2011

الدولة	الصادرات (مليار دولار)	الواردات (مليار دولار)	إجمالي التجارة الخارجية (مليار دولار)	الميزان التجاري (مليار دولار)
الامارات	296.6	243.2	539.8	53.4
الأردن	13.1	20.2	33.3	(7.1)
البحرين	22.7	14.6	37.3	8.1
الجزائر	82.0	54.8	136.8	27.2
السعودية	352.2	210.3	562.5	141.9
السودان	12.8	12.4	25.2	0.4
العراق	75.7	75.5	151.2	0.2
الكويت	101.8	39.5	141.3	62.3
المغرب	37.1	49.2	86.3	(12.1)
اليمن	11.3	12.5	23.8	(1.2)
تونس	23.1	26.0	49.1	(2.9)
جيبوتي	0.5	0.7	1.2	(0.2)
سورية	19.3	22.9	42.2	(3.6)
عمان	47.8	30.3	78.1	17.5
قطر	108.5	40.5	149.0	68.0
لبنان	24.1	32.5	56.6	(8.4)
ليبيا	...	...	...	...
مصر	46.6	57.5	104.1	(10.9)
موريتانيا	2.9	3.2	6.1	(0.3)
الإجمالي العربي	1,278.1	945.8	2,223.9	332.3

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات ,الاقتصاد العربي ومستقبله في ضوء المستجدات الاقليمية و الدولية , العدد الفصلي الاول ، السنة الثلاثون ، الكويت ، مارس 2012 ، ص16.

ولقد حقق الميزان التجاري فائضا في 10 دول عربية هي : الامارات ، البحرين ، الجزائر ، السعودية ، السودان ، العراق و الكويت ، سلطنة عمان ، قطر ، و الجدير بالذكر أن الدول العربية النفطية تسيطر على 86 بالمائة من اجمالي التجارة العربية الخارجية ، وتعتبر كل من الولايات المتحدة الامريكية و الاتحاد الاوروبي الشريكان الاساسي للدول العربية حيث بلغت نسبة الصادرات نحو تلك الاقطار 25 بالمائة سنة 2010 ، ويمثل الوقود و المعادن حصة الاسد ب 71 بالمائة من اجمالي الصادرات العربية تليها المصنوعات بنسبة 10 بالمائة ، فيما تبقى نسبة السلع الزراعية ضعيفة (3 بالمائة) ، أما الوردات فتتكون اساسا من المصنوعات بنسبة 35 بالمائة و الالات و معدات النقل بنسبة 26 بالمائة ، الوقود و المعادن بنسبة 16 بالمائة [7] .

أما التجارة العربية البينية فتشير بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد أن متوسط قيمة التجارة العربية البينية الاجمالي عرف سنة 2011 ارتفاع بنسبة 3.7 بالمائة مقارنة مع سنة 2010 ليبلغ 77.4 مليار دولار ،

ولقد بلغت نسبة التجارة العربية البينية 10.7 بالمائة من اجمالي التجارة العربية الخارجية سنة 2010 بقيمة 142 مليار دولار ، بارتفاع قدره 3 بالمائة مقارنة بسنة 2000 ، وتتوزع الصادرات العربية البينية على النحو الاتي : الوقود و المعادن ب 27 بالمائة ، مصنوعات أساسية ب 21 بالمائة ، الالات ومعدات نقل ب 17 بالمائة ، السلع الزراعية 15 بالمائة [8] .

أما أسباب تدني قيمة التجارة العربية البينية فيعزى الى : تشابه هياكل الانتاج ، تعطل المفاوضات فيما يخص قواعد المنشأ التفضيلية بالإضافة الى كثرة الاجراءات الجمركية سواء عند التصدير او الاستيراد و غياب معايير موحدة لدى جميع الدول العربية .

2- واقع الاستثمارات في الوطن العربي :

تشير التقارير و الدراسات الى ارتفاع قيمة الاستثمارات المحلية او الاجنبية الى 496 مليار دولار سنة 2011 ، بارتفاع طفيف مقارنة بسنة 2010 حيث بلغت 490 مليار دولار ، أي بزيادة قدرها 1.2 بالمائة ، حيث استحوذت اربع دول نفطية هي السعودية ، الجزائر ، الامارات و قطر على 63 بالمائة من هاته الاستثمارات أي 312.5 مليار دولار ، حيث يقدر الاستثمار الاجنبي 60 بالمائة أي اكثر من 300 مليار دولار ، أما الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة الى الدول العربية فقد عرف انخفاضا من 68.8 مليار دولار سنة 2010 الى 43 مليار دولار سنة 2011 ، ومثلت الاستثمارات العربية الواردة ما نسبته 2.8 بالمائة من اجمالي الاستثمارات الاجنبية في العالم البالغة 1.5 تريليون دولار ، وتبقى كل من الولايات المتحدة الامريكية ، فرنسا ، المانيا ، المملكة المتحدة و اليابان من أهم الدول المستثمرة في الدول العربية ، وتلعب المناطق الحرة دور كبير في جذب الاستثمارات الاجنبية ، حيث توجد أكثر من 123 منطقة حرة في الوطن العربي [9] .

فيما يخص الاستثمارات العربية البينية فقد تصدرت الجزائر قائمة الدول المستضيفة للاستثمارات العربية ب 5.4 مليار دولار أي بحصة 78 بالمائة من اجمالي الاستثمارات العربية البينية ، تليها كل من مصر ، الاردن ، تونس ، و اليمن ب 1.1 مليار دولار ، 256 مليون دولار ، 121 مليون دولار ، 31.5 مليون دولار على التوالي [10] .

ثالثا : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات :

تعمل المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات على تشجيع التبادلات التجارية و تدفق الاستثمار ، حيث تقوم بتأمين الاستثمارات العربية و الاجنبية في الدول العربية و كذا تشجيع المصدرين في القطر العربي على التصدير سواء نحو الدول العربية أو الاجنبية .

1- انشاء المؤسسة و دورها :

تعتبر المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات وليدة توصيات مؤتمر التنمية الصناعية المنعقد في الكويت في مارس 1966 ، حيث نصت هذه التوصية على " دراسة امكانية انشاء مؤسسة عربية جماعية لضمان رؤوس الاموال العربية و الاجنبية المستثمرة في المشاريع الانمائية " [11] .

وتعتبر المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات ذات كيان قانوني مستقل وهي مؤسسة عربية اقليمية أسست سنة 1974 بموجب اتفاقية متعددة الاطراف بين بعض الدول العربية (الاردن ، الامارات العربية المتحدة ، تونس ، الجزائر ، السودان ، سوريا ، العراق ، قطر ، الكويت ، لبنان ، ليبيا ، مصر ، المغرب ، اليمن ، لتنظم كل من موريتانيا سنة 1976 ، سلطنة عمان و السعودية في 1977 ، فلسطين في 1979 ، و جيبوتي و الصومال في سنة 1981) وكذا بعض الهيئات العربية (الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي ، صندوق النقد العربي ، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا ، الهيئة العربية للاستثمار و الانماء الزراعي في سنة 2004) [12] .

ووفق اتفاقية انشائها تعمل المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات على تحقيق هدفين رئيسين[13] :

- يتمثل الاول في توفير خدمات الضمان ضد المخاطر الغير التجارية للاستثمارات العربية البينية و الاجنبية في المشاريع الانمائية بالدول العربية ، وضد المخاطر التجارية و الغير التجارية لائتمان صادرات الدول العربية فيما بينها و لمختلف دول العالم .
- يتمثل الهدف الثاني في المساهمة في زيادة الوعي الاستثماري العربي من خلال مجموعة من الانشطة المكملة و الخدمات المساندة التي تساهم في تطوير بيئة و مناخ الاستثمارات العربية ، وأوضاعها و ابراز الفرص الاستثمارية المتاحة ، وتنمية مهارات الكوادر العربية في هذا المجال .

وفي سبيل تحقيق هاته الاهداف تقوم المؤسسة بتمويل العمليات التي تؤمن عليها من خلال عمليات الخصم و تحصيل ديون الغير ، تأمين الكفالات و التراخيص و الامتيازات و حقوق الملكية الفكرية و براءات الاختراع ، بالإضافة الى المساهمة في رؤوس أموال مؤسسات الضمان العربية العامة أو الخاصة ، المساهمة في انشاء صناديق الاستثمارية بالنسبة للدول أو الهيئات المتعاقدة .

2- أجهزة المؤسسة :

وتتكون المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات من :

2-1- مجلس المساهمين :

أو مايصطلح عليها بالجمعية العمومية وتتكون من مندوب واحد لكل عضو ، حيث تكون لهذا المجلس كافة الصلاحيات في تحقيق الاغراض المؤسسة ، حيث تشرف الجمعية العمومية على وضع السياسة العامة التي تتبعها المؤسسة ، تعيين أعضاء مجلس الادارة و المدير العام مع تحديد رواتبهم و صلاحياتهم ، المصادقة على الميزانية.

2-2- مجلس الادارة :

يتكون مجلس ادارة المؤسسة من ثمانية أعضاء ينتخبون رئيس من بينهم لرئاسة مجلس الادارة لمدة (3) ثلاثة سنوات ، ويتولى مجلس الادارة ادارة الاعمال وفق الصلاحيات المحددة ، وهي على وجه الخصوص : اقرار النظم و اللوائح المالية و الادارية للمؤسسة ، اقرار خطط وبرامج نشاط المؤسسة ، اعتماد الموازنة التقديرية وأوجه توظيف الاموال ، وتقديم التقارير السنوية .

2-3- المدير العام :

تكمن مهام المدير العام في ادارة المؤسسة وهذا تحت اشراف مجلس الادارة الذي يبقى له صلاحية اسناد أي مهام أخرى له .

2-4- الجهاز الفني و الاداري :

ويقصد به الموظفون الفنيون و الاداريون في المؤسسة ، وتبقى صلاحية توظيفهم لمجلس الادارة و المدير العام الذي يعين المديرين الفنيين و الاداريين .

3- خدمات الضمان :

توفر المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات العديد من الخدمات التي تساهم في تحفيز عمليات التصدير و جذب الاستثمارات ، ففيما يخص ضمان الاستثمار فالمؤسسة فكافة الاستثمارات مابين الاقطار المتعاقدة [14] :

- الاستثمارات المباشرة أو غير المباشرة بما فيها ملكية المشاريع القائمة أو المساهمة فيها أو استثمارات الحافظة من أسهم و سندات .
- القروض الموجهة لتمويل مشروعات إنمائية أو انتاجية يتجاوز أجل سدادها ثلاث سنوات.

حيث تغطي المؤسسة الاخطار الغير التجارية التالية :

- خطر المصادرة والتأميم: حرمان المستثمر من حقوقه الجوهرية اثر إجراءات كالمصادرة والتأميم، فرض الحراسة الإدارية، نزع الملكية والاستيلاء الجبري.
- خطر عدم القدرة على التحويل: تقييد قدرة المستثمر على تحويل أصل استثماره و/أو عوائده بالعملة الصعبة إلى الخارج .
- خطر الحرب والاضطرابات الأهلية: كل عمل عسكري صادر عن جهة أجنبية أو عن القطر المضيف للاستثمار و الاضطرابات الأهلية العامة كالثورات والانقلابات والفتن وأعمال العنف ذات الطابع العام.
- خطر الاخلال بالعقد: عدم قدرة المستثمر على استيفاء حقه اثر اخلال سلطات القطر المضيف لالتزاماتها بموجب العقد المبرم مع المستثمر.

توفر المؤسسة الضمان للاستثمارات المنفذة في الدول العربية من خلال نوعين من العقود تتلاءم واحتياجات المستثمرين العرب والاجانب من التغطية:

- عقد ضمان استثمار
- عقد ضمان معدات المقاولات

أما فيما يخص خدمات ضمان ائتمان الصادرات فتغطي المؤسسة المنتجات المصدرة من سلع وخدمات عربية المنشأ كما يمكن ضمان منتجات ذات منشأ غير عربي شرط أن تكون مدخلات اساسية للصناعات العربية أوسلعا استراتيجية ، حيث تقوم بتأمين للإطراف التالية :

- المصدرون المواطنون من الدول العربية الأعضاء من أشخاص اعتباريين وطبيعيين حيث يكون مركزهم الرئيسي في الدول الأعضاء.
- المؤسسات المالية العربية والعربية –الأجنبية المشتركة التي تقوم بتمويل الصادرات العربية.

حيث توفر المؤسسة ثلاثة أنواع من عقود التأمين تتلاءم مع جميع العمليات التصديرية :

- عقد تأمين شامل
- عقد تأمين محدد
- عقد تأمين خطاب اعتماد غير معزز

حيث تغطي المؤسسة المخاطر التالية :

المخاطر التجارية:

وهي المخاطر التي يكون المستورد مصدرها المباشر كإفلاسه وعجزه أو عدم وفائه بما استحق عليه.

المخاطر غير التجارية:

وهي المخاطر التي يكون مصدرها عاملاً خارجاً عن إرادة المستورد كمنع سلطات القطر المستورد تحويل قيمة البضاعة المستوردة، حدوث اضطرابات أهلية عامة أو أعمال عسكرية، مصادرة أو تأميم ممتلكات المستورد.

كما تقوم المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و تأمين ائتمان الصادرات خدمات أخرى مرافقة سنقوم بإبرازها في الاتي :

- خدمات تأمين ائتمان التجارة الداخلية :

بتوفير خدمة تأمين ائتمان التجارة الداخلية ضد مخاطر عدم وفاء المشترين بما استحق عليهم. وتأتي هذه الخدمة كخدمة تكميلية لتأمين ائتمان الصادرات حيث يمكن للشركات المصدرة المؤمن لها لدى المؤسسة الاستفادة من هذه الخدمة وبالتالي الحصول على تغطية شاملة لجميع مستحقاتها الناتجة عن عمليات التصدير والبيع المحلي.

وتوفر هذه الخدمة المزايا التالية:

1. الوقاية المسبقة من مخاطر عدم الدفع .
2. زيادة القدرة على المنافسة بما تتيحه للبائع من إمكانية منح تسهيلات في السداد وشروط دفع ميسرة كالشيكات أو الكمبيالات أو التحويل المصرفي بدون الإصرار على الدفع نقداً أو بموجب ضمانات بنكية ودون التخوف من احتمال عدم الدفع.
3. الحصول على تمويل بشروط أيسر من المصارف بمجرد إتمام عملية البيع ودون انتظار تاريخ استحقاق دفع قيمة البضاعة، وذلك بخصم الأوراق التجارية لدى أحد المصارف الممولة وتحويل الحق في قبض التعويض إلى ذلك المصرف.
4. الحصول على تعويض تصل نسبته إلى 80% من قيمة الخسارة .

- تأمين الايجار :

تقوم المؤسسة بتغطية تأمينية شاملة لعمليات الإيجار عبر الحدود التي تقوم بموجبها شركات الإيجار العربية بتأجير مختلف أنواع الأصول من آلات ومعدات ووسائل نقل لمستأجرين من مختلف بلدان العالم سواء كان الإيجار تشغيليا أو تمويليا ، حيث تقوم بتغطية المخاطر التالية :

المخاطر التجارية :

وهي المخاطر التي يكون المستأجر مصدرا مباشرا لها كعجزه عن الوفاء بالتزاماته أو افلاسه.

المخاطر غير التجارية:

وهي المخاطر التي يكون مصدرها عاملا خارجا عن ارادة المستأجر كمنع سلطات القطر المستأجر من تحويل بدلات الإيجار او اعادة الأصول المؤجرة الى المؤجر، مصادرة او تأميم ممتلكات المستأجر، حدوث اضطرابات أهلية عامة او أعمال عسكرية تكون سببا في تحقق خسائر للمؤجر المؤمن له.

كما توفر المؤسسة خدمات أخرى على غرار تأمين التخصيم لصالح شركات التخصيم ضد مخاطر عدم وفاء المدينين بما استحق عليهم والناجمة عن قبول وتمويل فواتير تجارية صادرة عن عملاء شركات التخصيم لفائدة مشترين بتسهيلات ائتمانية في السوق المحلي أو في السوق العالمي ، بالإضافة لخدمات تأمين المصارف العربية ، حيث تقدم ثلاثة خدمات تتلاءم وطبيعة التمويل التي تمنحها المصارف للعمليات الاستثمارية و التصديرية العربية : عقد ضمان قرض ، عقد تأمين مشترين ، عقد تأمين تعزيز خطاب اعتماد .

4- دور المؤسسة العربية ضمان في تحفيز الاستثمار و التجارة العربية :

على الرغم من التراجع الذي سجلته التجارة العالمية للسلع و الخدمات في سنة 2011 مقارنة بسنة 2010 ، حيث انخفض معدل النمو في التجارة العالمية من 12.7 بالمائة الى 6.9 بالمائة في سنة 2011 ، وذلك انعكاسا للازمة العالمية وتراجع النمو ، على العكس فقد سجل الاستثمار الاجنبي المباشر نمو وصل الى 17 بالمائة ، حيث بلغت قيمة الاستثمارات الاجنبية المباشرة 1.5 تريليون دولار ، أما على الصعيد العربي فالعكس تماما هو المسجل ، حيث انخفضت قيمة الاستثمارات الاجنبية المباشرة في سنة 2011 الى 55 مليار دولار مقابل 66.2 مليار دولار سنة 2010 ، بسبب التطورات السياسية الحاصلة في الوطن العربي مما انعكس على المناخ الاستثماري مما تؤكده خفض قيمة التصنيفات السيادية من قبل وكالات التصنيف .

أما عن صناعة الضمان فتشير بيانات الاتحاد الدولي لهيئات ضمان ائتمان الصادرات و الاستثمار الى أن أعضاء الاتحاد نجحوا في دعم ما يقارب 10 بالمائة من حجم التجارة العالمية ، أما على المستوى العربي ارتفعت مجملا الضمانات المقدمة من قبل هيئات الضمان العربية الاسلامية الوطنية و الاقليمية و البالغ عددها 17 مؤسسة نحو 15 مليار دولار سنة 2010 ، مقابل 13 مليار دولار في سنة 2009 .

الشكل رقم (1) : الحصة السوقية لهيئات ضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات العربية و الاسلامية

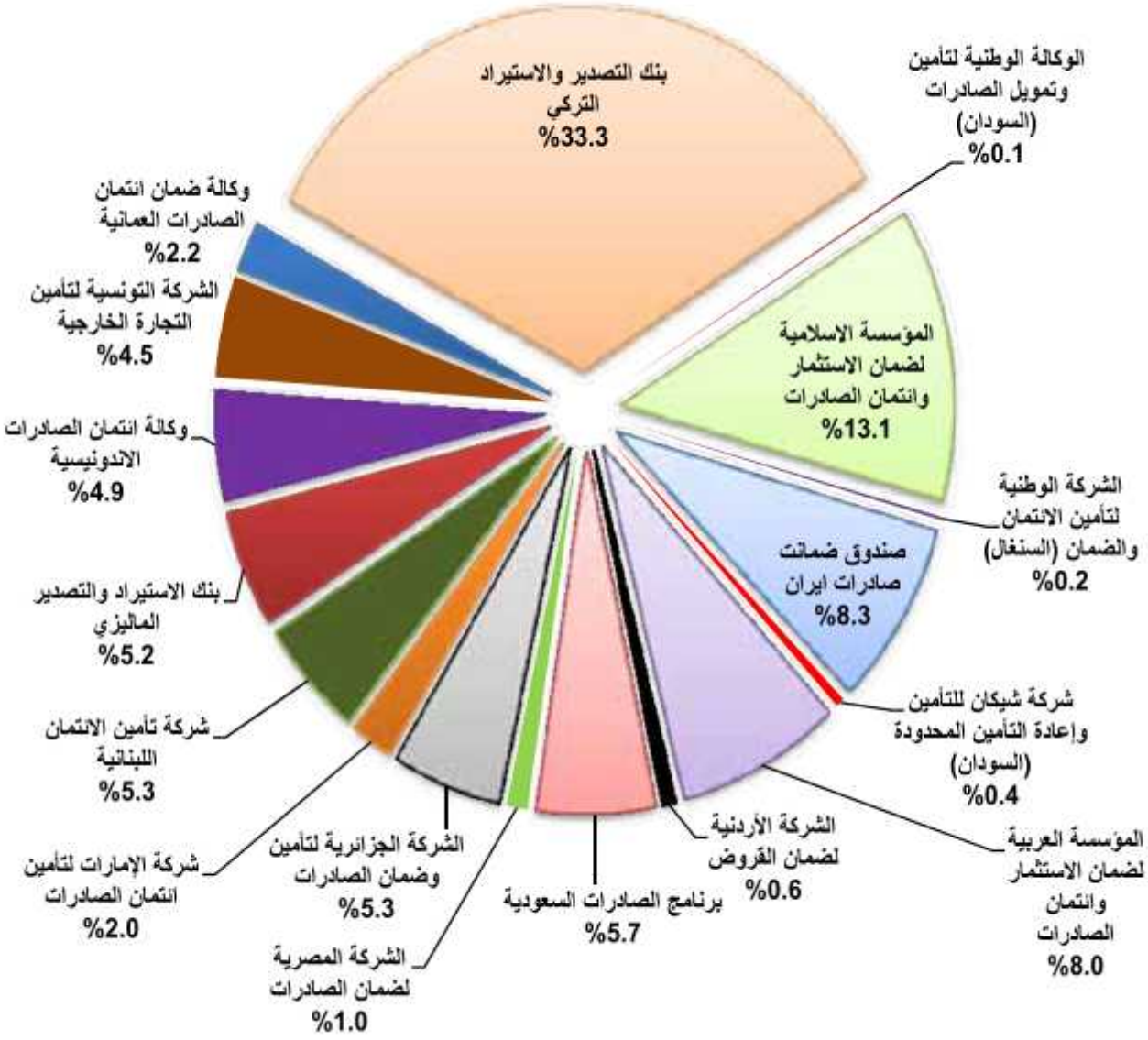

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات ، تقرير السنوي لمناخ الاستثمار في الدول العربية : مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011 ، الكويت ، 2012 ، ص 189.

و بالنسبة للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات فقد بلغت القيمة الاجمالية لمحفظة عقود الضمان سنة 2011 ، 1.448 مليار دولار بزيادة 20 بالمائة مقارنة بسنة 2010 البالغة 1.197 مليار دولار ، فبخصوص محفظة عقود ضمان الاستثمار فقد بلغت 302 مليون دولار أي مانسبته 21 بالمائة من قيمة محفظة عقود الضمان ، أما محفظة عقود ضمان ائتمان الصادرات فقد بلغت 927 مليون دولار ، أي 64 بالمائة [15] .

ففي سنة 2011 استفاد مستثمرون و مصدرون من 13 دولة عربية من خدمات الضمان موزعين حسب الشكل التالي :

الشكل رقم (2) : الدول المستفيدة من خدمات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات

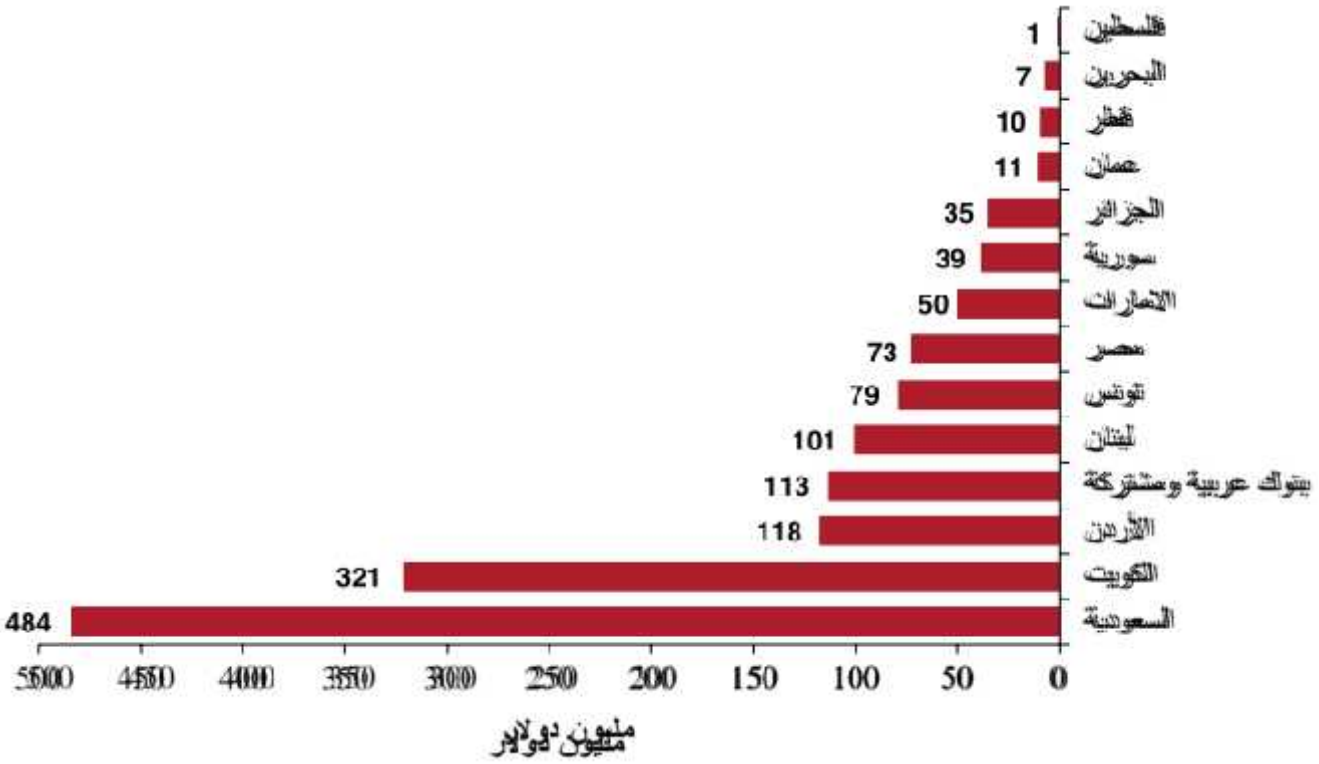

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات ، التقرير السنوي 2011 ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات ، الكويت ، 2012 ، ص 12 .

وقد بلغ عدد الدول المستضيفة للاستثمارات و السلع الى 63 دولة منها 16 دولة عربية تتصدرها الامارات العربية المتحدة بنسبة 12 بالمائة ، فالسودان ، السعودية و الجزائر نسبة 10.4 ، 8.6 ، 7.8 بالمائة على التوالي ، في حين كانت ماقيمته 1.226 مليار دولار من عقود الضمان سواء ضمان الاستثمار أو تأمين ائتمان الصادرات نحو الدول العربية [16] .

و الشكل التالي يوضح توزيع قيمة محفظة عقود ضمان ائتمان الصادرات حسب السلع المصدرة :

الشكل رقم (3) : توزيع محفظة عقود ضمان ائتمان الصادرات حسب السلع

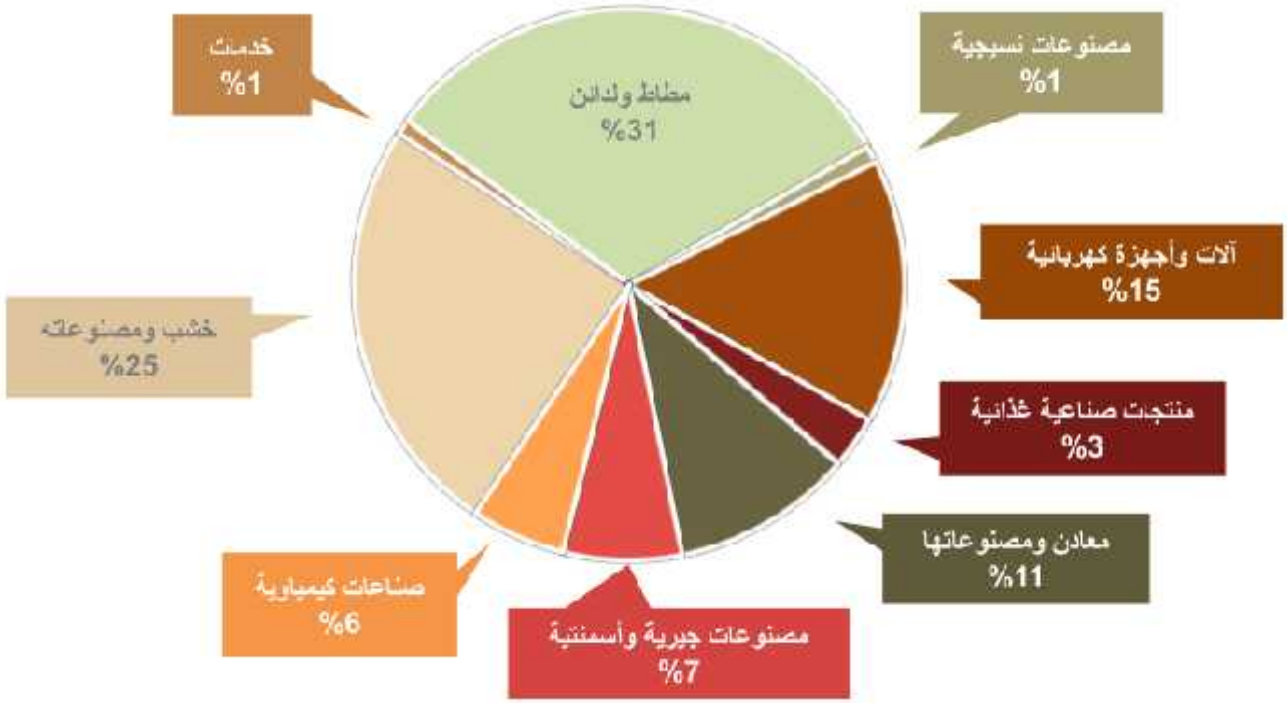

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات ، التقرير السنوي 2011 ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات ، الكويت ، 2012 ، ص 14.

نلاحظ من الشكل رقم (3) أن 31 بالمائة من قيمة عقود ضمان ائتمان الصادرات كانت موجهة الى تصدير سلع من مطاط ولدائن ، يليها خشب و مصنوعاته بنسبة 25 بالمائة ، ومعادن و مصنوعاته بنسبة 11 بالمائة ، أما منتجات صناعية غذائية ، منسوجات ، خدمات فكانت بنسب 3 ، 1 ، 1 بالمائة على التوالي .

و الجدول التالي يوضح قيمة عقود الضمان موزعة على أساس الدول العربية المستفيدة و كذا نوع العقد (ضمان الاستثمار ، تأمين ائتمان الصادرات ، بالدولار الامريكي و الدينار الكويتي .

الجدول رقم (2) : قيمة عقود الضمان موزعة على الدول المستفيدة حسب نوع العقود

	القطر المصدر	عقود الاستثمار		النسبة	عقود الصادرات		النسبة	الإجمالي		النسبة إلى الإجمالي %
		دولار أمريكي	دينار كويتي	%	دولار أمريكي	دينار كويتي	%	دولار أمريكي	دينار كويتي	
1	السعودية	50,000,000	8,371,500	%8.93	453,951,614	126,675,198	%39.17	483,951,614	135,046,698	%33.59
2	الكويت	257,036,000	71,725,998	%25.06	63,543,390	17,731,783	%5.58	320,579,398	89,457,681	%22.25
3	الأردن	10,143,201	2,830,460	%3.35	108,340,901	30,232,528	%9.51	118,484,102	33,062,989	%8.22
4	الإمارات	-	-	%0.00	50,338,872	14,047,063	%4.42	50,338,872	14,047,063	%3.49
5	البحرين	-	-	%0.00	6,706,163	1,871,355	%0.59	6,706,163	1,871,355	%0.47
6	تونس	-	-	%0.00	78,945,777	22,029,819	%6.93	78,945,777	22,029,819	%5.48
7	سورية	-	-	%0.00	38,669,642	10,790,764	%3.40	38,669,642	10,790,764	%2.68
8	لبنان	5,000,000	1,395,250	%1.65	96,248,793	26,858,226	%8.45	101,248,793	28,253,476	%7.03
9	الجزائر	-	-	%0.00	35,338,724	9,861,271	%3.10	35,338,724	9,861,271	%2.45
10	مصر	-	-	%0.00	72,892,352	20,340,611	%6.40	72,892,352	20,340,611	%5.05
11	قطر	-	-	%0.00	9,984,200	2,786,091	%0.88	9,984,200	2,786,091	%0.69
12	سلطنة عمان	-	-	%0.00	10,621,870	2,964,033	%0.93	10,621,870	2,964,033	%0.74
13	فلسطين	-	-	%0.00	90,800	25,338	%0.01	90,800	25,338	%0.01
14	بنوك عربية ومشتركة	-	-	%0.00	112,986,322	31,523,252	%9.92	112,986,322	31,523,252	%7.84
	الإجمالي العام	302,179,201	84,323,108	%100	1,138,639,421	317,237,330	%100	1,440,818,630	402,060,439	%100
	النسبة إلى الإجمالي %	%20.97			%79.03					

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات ، التقرير السنوي 2011 ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات ، الكويت ، 2012 ، ص 17 .

كما تقوم المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات بالتعاون مع العديد من الهيئات العربية من أجل تشجيع الاستثمار في الدول العربية و تحفيز حركة التجارة العربية ، كما هو الحال مع برنامج تمويل التجارة العربية من أجل الاسهام في تنمية التجارة العربية وتعزيز القدرة التنافسية للمصدر العربي .

خاتمة :

تلعب خدمات تأمين الاستثمارات و ضمان ائتمان الصادرات دورا هاما في تمويل التجارة الخارجية للدول و جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة خاصة في الدول النامية التي تعرف عدم استقرار في القوانين و التشريعات و تزايد الاخطار التجارية و الغير التجارية كالعدم الاستقرار السياسي و الحراك الشعبي ، أما بالنسبة للدول العربية فتوجد العديد من الهيئات الوطنية و الاقليمية التي تقدم خدمات الضمان ، فالمؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات احدى هاته الهيئات التي تقدم دعم مباشر أو غير مباشر بفضل خدماتها للمستثمرين أو المصدرين ، كما تعمل مع العديد من الهيئات الاخرى كبرنامج تمويل التجارة العربية من أجل تشجيع التصدير و الاستثمار .

الهوامش :

[1] : ابراهيم شحاته ، الضمان الدولي للاستثمارات الاجنبية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، مصر ، 1971، ص 19.

[2] : وصاف سعيدي ، ضمان إئتمانات التصدير في البلدان النامية COTUNACE التونسية نموذجا، الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية ، جامعة بسكرة ، 2006 ، ص 2 .

[3] : A Center For International Environmental Law , Export Credit Agencies And The World Trade Organization , CIEL , Draft Issue Brief , 2003 , p 1 .

[4] : اعتمادا على :

قدي عبد المجيد ، وصاف سعيدي ، آليات ضمان الائتمان وتنمية الصادرات – حالة الجزائر ، مجلة العلوم الانسانية ، العدد الثاني ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2002 ، ص 5-6 .

وصاف سعيدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 3-4

موقع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات : http://www.iaigc.net/ (2012/09/25) .

[5] : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، هيئات الضمان العربية ودورها في تشجيع الاستثمار والتجارة بين الدول العربية ، الملتقى السابع لمجتمع الأعمال العربي ، مملكة البحرين ، 2003 ، ص 1-2 .

[6] : باعتماد على :

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات ، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية : مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011 ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات ، الكويت ، 2012 ، ص 148 ، 153 .

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات ، النشرة الفصلية ، السنة الثلاثون ، العدد الاول ، مارس 2012 ، الكويت ، ص 9 .

جمال الدين زروق ، التجارة الدولية و العربية وتمويلها و ضمان ائتمان الصادرات في أعقاب الازمة الاقتصادية ، صندوق النقد العربي ، الامارات العربية المتحدة ، 2011 .

[7] : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات ، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية : مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011 ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات ، الكويت ، 2012 ، ص 148 .

[8] : نفس المرجع السابق ، ص 153 .

[9] : نفس المرجع السابق ، ص 127 .

[10] : نفس المرجع السابق ، ص 129 .

[11] : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات ، اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات ، الكويت ، أفريل ، 2011 ، ص 7 .

[12] : نفس المرجع السابق ، ص 8 .

[13] : اعتماد على :

موقع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: http://www.iaigc.net / (2012/09/22) .

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات ، اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات ، الكويت ، أفريل ، 2011 ، ص 11 .

(14) : موقع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات :http://www.iaigc.net/

(2010/09/25) .

(15) : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات ، التقرير السنوي 2011 ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات ، الكويت ، 2012 ، ص 11.

(16) : نفس المرجع السابق ، ص 16 .